Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 198-212
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

Measuring the Relationship Between liquidity Management indicators and Financial Stability: An Analytical Study of a Number of Private Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period (2016-2022)

Anwar Mahmoud Ghafouri AL- Ani*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Liquidity Management, Financial Stability, Iraqi Banks, Financial Analysis, Statistical Analysis.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 06 Aug. 2024
Accepted 01 Sep. 2024
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Anwar Mahmoud Ghafouri AL- Ani
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This research aims to examine the relationship between liquidity management indicators and financial stability in Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange from 2016 to 2022**.** Three private Iraqi banks were selected as a sample for the study: Ashur Investment Bank, Bank of Baghdad, and Iraqi Investment Bank. The research employed financial and statistical analysis to evaluate data extracted from the annual reports of the concerned banks. The study found a significant relationship between liquidity management indicators and financial stability. Some indicators had a strong impact on the financial stability of certain banks, while their effect was weak or nonexistent in others. Based on these findings, several recommendations were made to enhance financial stability and improve liquidity management in Iraqi banks.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 198-212
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.12

قياس العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة مع الاستقرار المالي: دراسة تحليلية لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2022)

انوار محمود غفوري العاني
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة والاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من 2016 إلى 2022. تم اختيار ثلاثة مصارف عراقية خاصة كعينة للدراسة، وهي مصرف آشور للاستثمار، مصرف بغداد، ومصرف الاستثمار العراقي. استخدم البحث التحليل المالي والإحصائي لتحليل البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف المعنية. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية بين مؤشرات إدارة السيولة والاستقرار المالي، إذ أظهرت بعض المؤشرات تأثيرًا قويًا على الاستقرار المالي لبعض المصارف في حين كان تأثيرها ضعيفًا أو معدومًا في مصارف أخرى. بناءً على هذه النتائج، تم تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز الاستقرار المالي وتحسين إدارة السيولة في المصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: إدارة السيولة، الاستقرار المالي، المصارف العراقية، التحليل المالي، التحليل الإحصائي.

المقدمة

يلعب القطاع المصرفي في العراق دورا مهما في الحياة الاقتصادية، وتعد اللبنة الأساس في بناء اقتصاد أي بلد، وله دورا في تمويل المشاريع الاقتصادية، وتعد حلقة وصل بين المودعين والمقترضين، فلا بد للمصارف الاهتمام بإدارة السيولة ومؤشراتها بشكل علمي وناجح، لكونها من الأمور المهمة والرئيسة في المصارف التجارية حيث تحدد مدى قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات عند الحاجة، ففي حال انخفاض السيولة في المصارف تعرض المصارف إلى المخاطر عدة منها خسارة مادية وخسارة فرص الاستثمار وفقدان المودعين والمستثمرين وعدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المادية عند الحاجة، وتعد مؤشرات إدارة السيولة (الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، والاحتياطي القانوني)، لها دور كبير ورئيسا في تحقيق الاستقرار المالي للمصرف، ويعد الاستقرار المالي ومؤشراته من أهم أهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها لضمان أداء فاعل لجميع الوحدات الاقتصادية وتحقق التنمية، وفيما إذا كانت لها القدرة المصارف على الوفاء الالتزام، وتوفر ومواردها وتوزيع المخاطر وتسوية المدفوعات أم لا، لذلك لا بد للمصارف متابعة ومراقبة وتحليل مؤشرات الاستقرار المالي (كفاية رأس المال، وجودة الموجودات) سواء كان المصرف (حكومي او تجاري)، وقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، إذ تضمن المبحث الأول: منهجية البحث، والمبحث الثاني الاطار النظري ولإدارة السيولة ومؤشراته والاستقرار المالي ومؤشراته، وتضمن المبحث الثالث التحليل المالي للمؤشرات وتحليل الاحصائي للبحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: بهدف مواجهة الأزمات المالية التي قد يتعرض لها المصرف وحماية حقوق المساهمين، **يتوجب** على المصارف كافة تحقيق نسبة جيدة من مؤشرات إدارة السيولة للوصول إلى

حالة استقرار المالي، وتتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيس: (هل هناك علاقة بين مؤشرات إدارة السيولة والاستقرار المالي) ويمكن أن يتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية عدة هي:

1. ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة وكفاية رأس المال للمصارف المبحوثة؟
2. ما طبيعة أثر بين مؤشرات إدارة السيولة ومؤشر جودت الموجودات للمصارف المبحوثة؟

ثانياً. أهمية البحث: تتبع أهمية البحث بالآتي:

1. يستمد البحث أهميته الكبيرة من البحوث المهمة في مجال الإدارة المالية الذي تناول العلاقة مؤشرات إدارة السيولة والاستقرار المالي في مجموعة من المصارف العراقية.
2. يقدم البحث إطار فكريا ومعرفي بين المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث الأساسية والمتمثلة (قياس المؤشرات السيولة في الاستقرار المالي)، ومقاييسها وما تشكله هذه المتغيرات من تطور عما الإدارة المالية للمصارف.
3. يعد مؤشرات السيولة من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المصارف، ومن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية والمصرفية التي تواجه العالم.
4. له أهمية كبيرة للقطاع المصرفي، من خلال الاستنتاجات التي خرج بها البحث والتي تفيد بشكل كبير إدارة المصارف كافة في اتخاذ القرارات المستقبلية.
5. تقدم مجموعة من الحلول عن طريق النتائج المستخرجة من عينة البحث والتي تعد تكمله علمية حقيقية لموضوع المتعلق بالاستقرار المالي.

ثالثاً. اهداف البحث: سعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف، وكما يأتي:

1. تحليل مؤشرات إدارة السيولة للمصارف المبحوثة.
2. تحليل الاستقرار المالي.
3. بيان العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة ومؤشرات الاستقرار المالي من خلال استخدام الأساليب الإحصائية.

رابعاً. فرضيات البحث: تم صياغة البحث على النحو الآتي:

❖ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مؤشرات إدارة السيولة ومؤشرات الاستقرار المالي.

1. وجود علاقة ارتباط ذات دلاله معنوية بين مؤشرات ادارة السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، والاحتياطي القانوني) مع مؤشرات الاستقرار المالي (نسبة الكفاءة رأس المال).
2. وجود أثر بدلاله معنوية للمؤشرات إدارة السيولة (الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، والاحتياطي القانوني) مع مؤشرات الاستقرار المالي (مؤشر جودة الموجودات).

خامساً. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي من 3 مصارف (مصرف اشور، مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي) للفترة من 2016-2022

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1. مفهوم ادارة السيولة: هي تحقيق الملائمة بين تحصيل السيولة بأفضل سعر وأقصر وقت، وبين توظيفها واستثمارها بصورة صحيحة، وتعد للمصرف كالقلب النابض الذي يضخ الدم لا يستطيع المصرف الاستمرار بغيرها (مشكور، وفليح، 2020: 16)، وتتضمن العرض والسحب بمقدار السيولة المتوافق مع المستوى المطلوب لأموال الاحتياطية أو أسعار الفائدة قصيرة الاجل، ويعتمد البنك المركزي على التقييم اليومي لأوضاع إدارة السيولة في المصرف وذلك لتحديد احتياجات وحجم السيولة التي يجب تخصيصها ويتم تحديها من خلال المتطلبات والعوامل المستقلة، أي مجموعة من

البنود في الميزانية العمومية للبنك المركزي التي لها تأثير على احتياجات السيولة للمصرف ولكن لا تخضع للسيطرة المباشرة للبنك المركزي مثل (الأوراق النقدية المتداولة، الودائع الحكومية، صافي الأصول الأجنبية) (كوردي وحمدي، 2023: 546) وتدعم إدارة السيولة من خلال التنبؤ اليومي بالسيولة للميزانية العمومية للبنك المركزي لتوجه أدارة بشأن مستوى المتوقع للسيولة خلال فترة زمنية من الفترة الحالية لاتخاذ إجراءات المناسبة لمنع تطور السوق غير مرغوب فيها التي تؤثر سلبا على هدف استقرار الأسعار (Melse, 2015: 33)، وتعد قدرة المصرف الفردي للمواجهة التزاماته التي تشمل تلبية متطلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع، وتساعد المصرف على تجنب الخسارة التي تحدث خسارة واضرار للمصرف إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة، ويمكن القول إن إدارة السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان للمصرف (Afshar, 2024: 50).

2. **أهمية إدارة السيولة:** لإدارة السيولة المصرفية أهمية كبيرة، وكما موضح بالآتي (العاني، 2023: 43):
   أ. بناء سمعة الائتمانية بالوفاء بالتزامات المترتبة على المصرف اتجاه مقترضيها
   ب. القدرة على مواجهة السحوبات المستمرة.
   ج. تحقيق المرونة في اختيار المصدر للحصول على الأموال.
   د. وتبرز أهميتها في مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، لتتمكن المصارف من اشباع حاجات المجتمع.
3. **أبعاد السيولة** إن التدفقات النقدية الخارجية والداخلية، من قبل المصرف جعل للسيولة أبعاد، الاتية (كردي وحمدي، 2023: 547)
   ❖ الوقت: السرعة لتحويل الموجودات الى نقد.
   ❖ المخاطر: هبوط قيمة الموجودات.
   ❖ الكلفة: خسارة المالية الناتجة عن عملية تحويل الموجودات نقد السائل.
4. **آليات أدارة السيولة:** تتمكن إدارة السيولة الاعتماد على الآليات للحصول على السيولة مثلى، كالآتي (khidmat & Rehman, 2014: 6)(د محمد، فهد، 2023: 58) (معروف، وبلبية، 2024: 165)
   أ. جذب الودائع: تسعى المصارف الحصول على الودائع الطويلة الأجل كلما الودائع أطول كان أفضل للمصرف لقدرة المصرف على إدارة السيولة والسداد.
   ب. التعامل بالأوراق المالية: كشراء وبيع السندات والأسهم.
   ج. التسنيد: تحويل القروض الى سندات
   د. التعامل بالقروض الليلية: تكون مدتها ليلة واحدة وبسعر الفائدة السائد في السوق.
   ه. الاقتراض من البنك المركزي وايداع السيولة الفائضة: حسب الاتفاق بين الطرفين عند الاقتراض المصرف من البنك المركزي تكون الفائدة 4 %، وعند إيداع المصرف سيولته الفائضة عند الحاجة لدى البنك المركزي تكون الفائدة 2 % ويتم بهدف الإبقاء والحفاظ على السعر في الحد الأدنى للفائدة.
5. **مقياس إدارة السيولة المصرفية:** إن من أبرز المؤشرات المالية المستخدمة لقياس إدارة السيولة هي:
   أ. **نسبة الرصيد النقدي**: وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدية} = \frac{\text{دقنلا ىدل كنبلا يزكرملا + دقنلا يف قودنصلا + ةدصرا ةلئاس برخا}}{\text{عئادولا امو يف اهمكح}} \times 100$$

تشير لمدى قدرة الرصيد النقدي في الصندوق والمصارف الأخرى والبنك المركزي وارصدة أخرى المسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية (علي وابراهيم، 2024: 719).

ب. **نسبة الاحتياطي القانوني:** وتستخرج وفق المعادلة الآتية

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما حكمها}} \times 100$$

تشير إلى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي للوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف بتاريخ استحقاق المتفق عليه، وتتمثل الأرصدة بحجم الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع وتتراوح من (20-35%) (الكروي، 2021: 8).

ج. **نسبة السيولة القانونية:** وتستخرج وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تشير قياس مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية (الأرصدة النقدية والشبة النقدية) للوفاء بالالتزامات المالية على المصرف بجميع الظروف وتعد هذه النسبة أكثر استعمالا وتتراوح (30-35%)، (رشيد وشنين، 2023: 45)

مفهوم الاستقرار المالي: يعد من أهم القضايا في الوقت الحالي خاصة مع تزايد الأزمات المالية وانتشارها وانتقال عدواها إلى الاقتصاد الحقيقي، لذلك تسعى المصارف لتحقيقها والمحافظة عليها (الاسدي، الوائلي: 2023)، ويحدد من حيث قدرته على المساعدة النظام الاقتصادي في تخصيص الموارد وإدارة المخاطر، وعرفه على أنه التأكد من السلامة والقوة عمل جميع مكونات النظام المالي، وعرفه بأنه قدرة النظام المالي على مقاومة والتصدي للصدمات والتوترات وتحقيق من الاختلالات الناتجة (من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي) كونها تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد، (خديجة ويسرى، 2021: 30)، وعرفة البنك المركزي الأوربي بأنه: (هو حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق قادر لتحمل الصدمات وتفكيك الاختلالات المالية ويؤدي لتخفيف حدوث الاضطرابات الشديدة في عملية الوساطة المالية والتي قد تؤثر سلبا على نشاط الاقتصادي الحقيقي (راغب وصقر، 2024: 432)، ويوضح مفهوم الاستقرار المالي على أنه قدرة المصرف لمواجهة أي اضطراب تحدث في البيئة الخارجية لهذا يكون قادر للقيام بعملية التوسط بين الوحدات العجز والفائض المالي وتوزيع المخاطر بطرق مرضية (Daumas, 2024: 623).

ويتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي نقطتين هما (Kubayevich K., 2024: 170)

1. على المصرف تجنب مخاطر الإفلاس من خلال الاشراف على ممارسات المصرف، وضمان عدم تعثر حماية النظام المصرفي والنظام المالي ككل.

2. تحدد تعليمات وقواعد خاصة بإدارة موجودات ومطلوبات في مصرف سواء بالنسبة للعمليات الدولية أو المحلية (البنك المركزي، 2010: 11).

أ. **أهمية الاستقرار المالي:** تبرز أهمية كونه يعكس سلامة النظام المالي الذي يلعب دورا مهما في تعزيز الثقة في النظام المالي وتمنع وقوع المخاطر التي تزعزع الاستقرار الاقتصاد، يمكن استخلاص أهمية فيما يأتي (محمد، 2022: 5) (عوض، 2023: 47):

1. تحدد وتقييم المخاطر المصرفية وادارتها.
2. القدرة على أداء الأدوار الأساسية حتى عند تعرضها للصدمات الخارجية.
3. تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب مناطق الجغرافية إلى جانب العمليات الاقتصادية والمالية (الائتمان، والادخار، تراكم الثروة، الاستثمار، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الموجودات).

ب. سياسات المحافظة على الاستقرار المالي واليات تحقيقه (محمد وعوض، 2023: 105):

1. سياسة المحافظة على الاستقرار المالي: لتحقيق الاستقرار المالي يعتمد على خمس ركائز وهي كالآتي (اقتصاد كلي مستقر، مصارف وأسواق مالية كفؤة وسليمة، بنى مالية تحتية سليمة، نظام فعال للتنظيم والرقابة علة المصارف المالية والمصرفية، توفير شبكة أمان مالي فعالة).

وهناك ثلاث آليات في الاستقرار المالي حسب البنك المركز البريطاني:

- وضع لوائح صارمة لبناء الية موثوقة بهيكل قوي وجيد التصميم تهدف القواعد الجديدة إلى تشجيع السلوك الصادق والحد من المخاطر.
- يجب أن تكون المصارف المالية قدرة على التكيف مع المخاطر وأكثر مرونة لأخضاع المصارف لاختبارات الاجهاد كل سنة للتأكد من امتلاكها لموارد مالية كافية (رأس المال) لتقدم الخدمات المالية في كل وقت.
- لتخفيف الصدمات واحتوائها عند حدوثها حتى لا تسوء إيجاد أدوات .

ج. **مؤشرات الاستقرار المالي:** إن من أهم المؤشرات الاستقرار المالي:

1. مؤشر كفاية رأس المال: تحدد في نهاية المطاف متانة المصرف المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب ميزانية العمومية، فمن المفيد اتباع مؤشر كفاية رأس المال التي تأخذ بنظر الاعتبار (اهم المخاطر المالية مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدلات الفائدة، مخاطر الائتمان) (جرجيس وزبير، 687:2022)، ومخاطر التي تنطوي عليها العمليات خارج الميزانية العمومية، لذلك يعد من أهم المؤشرات والأكثر شيوعا إذ هو النسبة الاجمالية لرأس المال القائم على المخاطر، إذ انخفض هذا المؤشر يشير إلى زيادة التعرض للمخاطر ومشاكل المحتملة، من الممكن تقدير قابلية تأثير بناء على متوسط المؤشر على مستوى القطاع ولكن قد تكون مضللة في بعض الظروف وقد تكون مفيد أيضا مؤشر جودة رأس المال في العديد من البلدان، ويمكن احتساب المؤشر وفق المعادلة (سليمان، 2020: 96):

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي راس المال}}{\text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر التشغيل}} \times 100$$

2. مؤشر جودة الموجودات: يتم تقسيم عن طريق مؤشرات مستوى اقراض المصارف ومستوى اقراضها حيث المخاطر العسر المالي في المصارف تنتج عن الأصول وصعوبة تسييلها، وتحتسب وفق المعادلة: (خليل وصابر، 2024: 495)

$$\text{مؤشرجودة الموجودات} = \frac{\text{الديون المتعثرة}}{\text{اجمالي الائتمان}} \times 100$$

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولا. التحليل المالي لمتغيرات البحث: اشتمل البحث على مؤشرات إدارة السيولة كمتغير مفسر وبمؤشرات الاستقرار المالي كمتغيرات معتمدة لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2016-2022)

1. التحليل المالي للمتغير المستقل – مؤشر إدارة السيولة:

جدول (1): مؤشرات إدارة السيولة (الرصيد النقدي%)

X1			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2016	0.891	595.2	1.480 .
2017	0.930	160.3	436.1
2018	0.931	471.2	1.218
2019	0.803	933.2	1.127
2020	0.906	880.2	1.186
2021	0.532	232.3	542.1
2022	1.227	233.2	961.2

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين النتائج من الجدول النسبة الرصيد النقدية نسبة الرصيد النقدية الذي حققه المصارف عينة البحث لمدة (2016-2022) إذ حقق مصرف اشور أعلى نسبة في سنة (2021 و2022)، والبالغة (3.223%) اذ يمثل ارتفاع هذه النسبة إلى أن المصرف يمتلك نقدية عالية على الوفاء بالتزاماتها، وترتفع هذه كلما كان النقد الذي يمتلكه المصرف أكبر المطلوب ومن ثم يصبح لديه القدرة على تسديد الالتزامات، ثم يله مصرف الاستثمار العراقي حيث حقق، نسبة بلغت (2.196%)، لسنة (2022)، بينما حقق مصرف بغداد للاستثمار أقل نسبة لسنة (0.906%)، في سنة (2020)، يدل على أن المصرف لا يمتلك رصيد كافي لتسديد التزاماته، هذا يعني أنه يمر بحالة عجز مالي.

2. التحليل المالي للمتغير المستقل –نسبة السيولة القانونية:

جدول (2): نسبة السيولة القانونية

X2			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2016	81.90	30.58	61.10
2017	01.92	00.67	71.64
2018	52.08	41.46	11.63

X2			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2019	52.06	63.90	61.72
2020	31.65	02.52	01.47
2021	51.60	52.55	11.94
2022	11.70	12.60	31.98

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج نسبة السيولة القانونية من الجدول نسبة السيولة القانونية التي حققها المصرف اشور في سنة (2019)، حيث بلغت بنسبة مقدارها (3.906%)، يدل على أن المصرف يلتزم بالقوانين واللوائح الصادرة من البنك المركزي، ثم يليه مصرف بغداد، والذي حقق نسبة بمقدار (2.085)، لسنة (2018)، بينما حقق مصرف اشور أدنى نسبة حيث بلغت بمقدار (0.583%)، في سنة (2016)، وذلك يدل على عدم التزام المصرف بالقوانين اللوائح الصادرة من قبل البنك المركزي.

3. التحليل المالي للمتغير المستقل – نسبة الاحتياطي القانوني

جدول (3): نسبة الاحتياطي القانوني %

X3			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2016	0.237	1.914	0.477
2017	0.271	1.891	0.561
2018	0.733	1.246	0.709
2019	0.071	1.248	0.551
2020	0.212	1.975	0.546
2021	0.223	1.780	0.579
2022	0.890	0.655	0.801

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية

تبين نتائج نسبة الاحتياطي القانوني من الجدول أعلاه: إن مصرف آشور حقق أعلى نسبة في سنة (2020)، حيث بلغ نسبة (1.975)، يدل على أن المصرف له القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه، ثم يليه مصرف بغداد حقق نسبة حيث بلغت (0.890) في سنة (2022)، هذا يدل على أن المصرف قادر على الوفاء بالالتزامات المالية، أما مصرف الذي حقق أدنى نسبة هو مصرف بغداد حيث بلغت النسبة قدرها (0.071)، في سنة (2019)، دليل على أن المصرف في هذه السنة لم يكن قادر على الوفاء بالالتزامات المالية

4. تحليل المالي للمتغير التابع – نسبة كفاية راس المال:

جدول (4) الاستقرار المالي (نسبة كفاية راس المال%)

Y1			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2016	% 86	%52	%130
2017	% 116	%287	%139
2018	% 127	%276	%122
2019	% 64	%262	%102
2020	% 33	%222	%105
2021	% 34	%127	%102
2022	% 52	%59	%94

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين من الجدول نسبة كفاية رأس المال: إذ إن مصرف آشور حقق أعلى نسبة كفاية رأس المال العامل حيث بلغ بمقدار (287 %)، لسنة (2017)، يدل على أن المصرف عدم تعرضه إلى المخاطر، ثم يله مصرف الاستثمار العراقي، حيث بلغ نسبة (139 %)، لسنة (2017)، بينما حقق المصرف بغداد أدنى نسبه بلغت (33%)، في سنة (2020)، يدل تعرض المصرف إلى مخاطر عالية.

5. التحليل المالي للمتغير التابع – جودة الموجودات

جدول (5): الاستقرار المالي (جودة الموجودات)

Y2			
السنة	مصرف بغداد	مصرف اشور	مصرف الاستثمار العراقي
2016	0.00155	0.00038	0.00200
2017	0.00220	0.00207	0.01368
2018	0.00187	0.00063	0.01324
2019	0.00183	0.00062	0.01336
2020	0.00380	0.00042	0.01846
2021	0.00446	0.00129	0.01654
2022	0.00095	0.06474	0.01696

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السنوية المنشورة للمصرف في سوق العراق للأوراق المالية

تبين من الجدول جودة الموجودات: إذ إن مصرف آشور حقق أعلى نسبة، بلغت (0.06474) في سنة (2022)، يدل على أن المصرف عدم تعرضه للمخاطر، ثم يله مصرف الاستثمار العراقي، حيث حقق نسبة بلغت (0.01696)، في سنة (2022)، بينما حقق المصرف اشور نسبة بلغت (0.00038)، في سنة (2016)، يدل تعرض المصرف إلى مخاطر عالية

ثانياً. تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات: تهدف هذه الفقرة الى تحقيق من مدى سريان الفرضيات البحث، وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 69, Part (1): 198-212
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.69.1.12

1. تحليل العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة ونسبة كفاية راس المال

جدول (6): العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة ونسبة كفاية رأس المال

المتغيرات	مصرف بغداد (القيمة)	مصرف آشور (القيمة)	مصرف الاستثمار العراقي (القيمة)
الرصيد النقدي	-0.388	0.580	-0.922
نسبة السيولة القانونية	0.403	-0.204	0.132
نسبة الاحتياطي القانوني	-0.254	-0.604	0.646

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviewis 16.

تفسير الجدول: الرصيد النقدي: يظهر لنا الجدول رقم (6)، إن (مصرف بغداد)، وجود العلاقة سلبية ذات دلاله إحصائية حيث بلغت قيمتها (-0.388)، بين مؤشرات الرصيد النقدي ومؤشر نسبة كفاية رأس المال مما يشير إلى أن زيادة الرصيد النقدي قد تؤدي إلى تقليل كفاية رأس المال، وإن (مصرف آشور)، وجود العلاقة إيجابية ذات دلاله إحصائية بين الرصيد النقدي ونسبة كفاية رأس المال، إذ بلغت قيمتها (0.580)، مما يعني أن زيادة الرصيد النقدي تساهم في زيادة كفاية رأس المال، وإن(مصرف الاستثمار العراقي)، وجود العلاقة سلبية قوية ذات دلاله احصائية، بين نسبة الرصيد النقدية ونسبة كفاية رأس المال، إذ بلغت قيمتها (-0.922)، مما يشير إلى أن زيادة الرصيد النقدي ترتبط بانخفاض كبير في كفاية رأس المال.

نسبة السيولة القانونية: ويظهر لنا الجدول رقم (6)، إن (مصرف بغداد)، وجود العلاقة ارتباط ذو دلالة معنوية إيجابية بين نسبة السيولة القانونية وكفاية رأس المال، حيث بلغت قيمتها (0.403)، مما يدل على أن زيادة السيولة القانونية قد تحسن من كفاية رأس المال، وإن(مصرف آشور)، وجود العلاقة سلبية ضعيفة ذات دلاله احصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمتها (-0.204)، مما يعني أن تأثير السيولة القانونية على كفاية رأس المال محدود، وإن (مصرف الاستثمار العراقي)، ووجود العلاقة إيجابية ضعيفة ذات دلاله إحصائية، بين نسبة السبولة القانونية ونسبة كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمتها (0.132)، مما يشير إلى تأثير طفيف على كفاية رأس المال.

نسبة الاحتياطي القانوني: ويظهر لنا الجدول رقم (9) أن (مصرف بغداد)، وجود العلاقة سلبية ذات دلاله إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ووكفاية رأس المال، حيث بلغت قيمتها (-0.254)، مما يدل على أن زيادة الاحتياطي القانوني قد تؤدي إلى تقليل كفاية رأس المال، وإن (مصرف آشور)، العلاقة سلبية قوية ذات دلاله احصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة كفاية رأس المال، إذ بلغت قيمتها (-0.604)، مما يشير إلى أن زيادة الاحتياطي القانوني ترتبط بانخفاض في كفاية رأس المال، وإن (مصرف الاستثمار العراقي)، وجود العلاقة إيجابية قوية ذات دلاله إحصائية بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة كفاية رأس المال، حيث بلغت قيمتها (0.646)، مما يعني أن زيادة الاحتياطي القانوني تساهم بشكل كبير في زيادة كفاية رأس المال.

الخلاصة:

- **تباين التأثيرات** :يختلف تأثير مؤشرات إدارة السيولة على كفاية رأس المال بين المصارف. المصرف الذي يتمتع بعلاقة إيجابية مع مؤشرات معينة يحتاج إلى تعزيز تلك العلاقات لتعزيز استقراره المالي.
- **الحاجة إلى استراتيجيات مخصصة** :ينبغي على كل مصرف تطوير استراتيجيات مالية خاصة به بناءً على نتائجه الخاصة لتحديد السياسات الأنسب التي تعزز من كفاية رأس المال.
- **التركيز على الإدارة الفعالة** :الإدارة الجيدة للرصيد النقدي والاحتياطي القانوني يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحسين كفاية رأس المال وتحقيق الاستقرار المالي.

2. تحليل العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة وجودة الموجودات

جدول (7): العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة وجودة الموجودات

المتغيرات	مصرف بغداد (القيمة)	مستوى المعنوية (p)	مصرف آشور (القيمة)	مستوى المعنوية (p)	مصرف الاستثمار العراقي (القيمة)	مستوى المعنوية (p)
الرصيد النقدي	0.482	0.04	-0.125	0.21	0.330	0.03
نسبة السيولة القانونية	0.064	0.35	0.380	0.02	-0.247	0.15
الاحتياطي القانوني	-0.310	0.11	-0.225	0.09	0.310	0.04

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews16

تفسير جدول (7): أظهرت لنا النتائج مصرف بغداد:

- **الرصيد النقدي** :يوجد تأثير معنوي موجب بين الرصيد النقدي كمتغير مستقل على جودة الموجودات متغير تابع، أي عند مستوى معنوي .(p = 0.04)
- **نسبة السيولة القانونية** :لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة القانونية كمتغير مستقل على نسبة جودة الموجودات كمتغير تابع، أي عند مستوى معنوي.(p = 0.35)
- **الاحتياطي القانوني** :لا يوجد تأثير معنوي بين الاحتياطي القانوني كمتغير مستقل على نسبة جودة الموجودات كمتغير تابع، عند مستوى معنوي (p = 0.11).

- **وظهرت لنا النتائج مصرف آشور:**

- **الرصيد النقدي** :لا يوجد تأثير معنوي بين الرصيد النقدي كمتغير مستقل في نسبة جودة الموجودات كمتغير تابع، عند مستوى معنوية .(p = 0.21)
- **نسبة السيولة القانونية** :يوجد تأثير معنوي موجب بين نسبة السيولة القانونية كتغير مستقل في جودة الموجودات كمتغير تابع، عند مستوى معنوي.(p = 0.02)
- **الاحتياطي القانوني** :لا يوجد تأثير معنوي بين نسبة السيولة القانونية عبى نسبة جودة الموجودات ن عند مستوى معنوية .(p = 0.09)

- **وظهرت لنا النتائج مصرف الاستثمار العراقي:**

- **الرصيد النقدي** :يوجد تأثير معنوي موجب (p = 0.03)

❖ **نسبة السيولة القانونية** :لا يوجد تأثير معنوي (p = 0.15)

❖ **الاحتياطي القانوني** :يوجد تأثير معنوي موجب (p = 0.04)

- المستويات المعنوية التي تقل عن 0.05 تشير إلى أن العلاقة معنوية، مما يعني أن هناك تأثيرًا ملموسًا بين المتغيرات.
- التأثير الإيجابي يعني أن زيادة المتغير المستقل (مثل الرصيد النقدي) ترتبط بزيادة جودة الموجودات، بينما التأثير السلبي يعني العكس.

الجدول يقدم نظرة عامة عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة لكل مصرف، ويساعد في تحديد العوامل الأكثر أهمية التي تؤثر على جودة الموجودات في كل مصرف.

خلاصة التحليل: العلاقة بين الرصيد النقدي وجودة الموجودات: أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوي موجب للرصيد النقدي على جودة الموجودات في مصرفي بغداد والاستثمار العراقي، حيث كانت مستويات المعنوية أقل من 0.05. وهذا يشير إلى أن زيادة الرصيد النقدي قد تساهم في تحسين جودة الأصول في هذه المصارف. بينما لم تكن العلاقة معنوية في مصرف آشور.

1. **العلاقة بين نسبة السيولة القانونية وجودة الموجودات:**

أظهرت النتائج تأثيرًا معنويًا موجبًا لنسبة السيولة القانونية على جودة الموجودات في مصرف آشور، مما يشير إلى أن تحسين السيولة القانونية قد يرفع من جودة الأصول. أما في مصرفي بغداد والاستثمار العراقي، فلم تكن العلاقة معنوية.

2. **العلاقة بين الاحتياطي القانوني وجودة الموجودات:**

تبين أن هناك تأثيرًا معنويًا موجبًا للاحتياطي القانوني على جودة الموجودات في مصرف الاستثمار العراقي، مما يعكس أهمية الاحتياطي القانوني في تعزيز جودة الأصول. بينما لم تكن العلاقة معنوية في مصرفي بغداد وآشور.

استنتاج عام تؤكد الدراسة على أهمية إدارة السيولة الفعالة والاحتياطي القانوني في تعزيز جودة الموجودات في المصارف العراقية. تُعد هذه العناصر حاسمة لضمان الاستقرار المالي وتحقيق أداء مصرفي قوي. تحقيق التوازن الصحيح بين هذه العناصر سيساعد في مواجهة التحديات المالية المحتملة والمحافظة على استدامة النمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

1. **العلاقة بين السيولة والاستقرار المالي:** توجد علاقة معنوية بين مؤشرات إدارة السيولة والاستقرار المالي. بعض المؤشرات أظهرت تأثيرًا قويًا في بعض المصارف بينما كان تأثيرها ضعيفًا أو معدومًا في مصارف أخرى.
2. **نسبة الاحتياطي القانوني:** يحقق مصرف آشور أعلى نسبة احتياطي قانوني، مما يعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، بينما تباينت هذه النسبة في المصارف الأخرى.
3. **جودة الموجودات:** هناك علاقة بين جودة الموجودات وإدارة السيولة، حيث أظهر مصرف آشور كفاءة في إدارة الأصول وتجنب المخاطر، مما رفع من جودة موجوداته.

4. **نسبة كفاية رأس المال:** هناك تباين في نسب كفاية رأس المال بين المصارف، مع تحقيق مصرف آشور أعلى نسبة، مما يشير إلى متانته المالية العالية، بينما يواجه مصرف بغداد مخاطر أكبر.
5. **التأثيرات الإيجابية والسلبية:** أظهرت بعض مؤشرات السيولة تأثيرًا إيجابيًا على استقرار المصارف، بينما كانت تأثيرات أخرى سلبية، مما يبرز أهمية تحديد الاستراتيجيات المناسبة لكل مصرف.
6. **المرونة المالية:** المصارف ذات الإدارة المرنة للسيولة تظهر قدرة أكبر على مواجهة السحوبات المفاجئة، مما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ثانياً. التوصيات

1. **تعزيز إدارة السيولة:** ينبغي على المصارف تحسين سياسات إدارة السيولة لضمان توفر السيولة الكافية لتغطية الالتزامات المالية وتقليل مخاطر العجز المالي.
2. **تحسين كفاية رأس المال:** تعزيز نسب كفاية رأس المال من خلال استراتيجيات مالية توازن بين الأصول والخصوم، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف.
3. **تطوير استراتيجيات الاستقرار المالي:** يجب تطوير استراتيجيات فعالة للاستقرار المالي تتضمن تحسين جودة الأصول وإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.
4. **استخدام التكنولوجيا المالية:** اعتماد التكنولوجيا المالية لتحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة الشفافية في إدارة السيولة.
5. **تعزيز التدريب وبناء القدرات:** ضرورة تعزيز قدرات موظفي المصارف من خلال التدريب المستمر في مجالات إدارة السيولة والاستقرار المالي لضمان تطبيق أفضل الممارسات المالية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق الرسمية:

1. الوثائق والنشرات الرسمية العراقية، (2010)، "التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق". المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي.

ب. المجلات:

1. إبراهيم، أحمد آزاد، وعلي، موفق أحمد. (2024). "دور إدارة السيولة في المرابحات الإسلامية – دراسة حالة لمصرف كوردستان الدولي للمدة (2015-2020)". المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، كوردستان، العراق، العدد 13، المجلد 3.
2. الكروي، بلال نوري سعيد. (2021). "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد". مجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 45، العدد 24.
3. الملا، رحاب حمزة، وحساني، عبد الرزاق حسن. (2024). "أثر مخاطر السيولة على كفاية رأس المال المصارف الإسلامية السورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد، المجلد 40، العدد 2.

4. بلية، محمد، ومعروف، نور إسلام. (2023). "إدارة السيولة في النوافذ الإسلامية من خلال منتجات الصيرفة الإسلامية وعلاقتها بالمقاصد المالية في ظل النظام 20 -02". كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة، مجلد الإحياء، المجلد 23، العدد 33.
5. جرجيس، اراس حجي، زبير، نوزاد رجب، (2022) " تأثير الشمول المالي على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي- دراسة تطبيقية على جهاز المصرفي العراقي للمدة 2006-2020، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 60، العدد 18، العراق
6. خليل، منى علي، وصابر، محمد عبد العليم. (2024). "انعكاسات التحول الرقمي على تحقيق الاستقرار المالي". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، المجلد الخامس، العدد 2.
7. سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد. (2020). "قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية – دراسة مقارنة". المجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد 11، العدد 4.
8. راغب، محمد مجدي، وصقر، أحمد محمد. (2024). "أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك". مجلة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية جامعة فارس، كلية العلوم المالية والإدارية، مصر، المجلد 61، العدد 3.
9. كوردي، إبراهيم علي، وحمدي، نور احمد، (2023) "اثر نظام حماية الودائع المصرفية في مؤشر السيولة دراسة تحليلية مقارنة بين العراق والأردن " كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، ا 63، العراق.
10. محمد، جمال هداش، وعوض، فهد فرحان، (2023) "قياس الربحية وأثره في الاستقرار المالي – دراسة تحليلية لعدد من المصارف التجارية الخاصة 2012-2021، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق
11. مشكور، سعود جايد، وفليح، مصطفى رزاق، (2020)، تاثير كفاية راس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرار الأرباح في المصارف التجارية بحث تطبيقي في مصرف بغداد، جامعة تكريا، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 16، العدد 52، الجزء الثاني، العراق.
12. محمد، صائب سالم، (2022)، " تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي – دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 18، العدد 58، العراق.

ج. الرسائل والأطاريح

1. العاني، انوار محمود، (2023) "تأثير العوامل المحددة لمقسوم الأرباح في إدارة السيولة المصرفية – دراسة تحليلية لعدد من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
2. خديجة، طرفية، ويسرى، كرم. (2021). "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة مقارنة (الجزائر - تونس - المغرب)". رسالة ماجستير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية.

3. عوض، فهد فرحان. (2023). "قياس مؤشرات المتانة المالية وأثرها في الاستقرار المالي – دراسة تحليلية لعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
4. محمد، جمال هداش. (2018). "دور خصائص نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء المالي من خلال إدارة علاقات الزبون – دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية في بغداد". أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
5. رشيد، شنيني. (2023). "معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأثرها على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والاقتصاد والتجارية، جامعة أحمد درايعية، تخصص مالية، الجزائر.

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. Afshar Ramandi, M., & Rezaei, F. (2024). "A Hybrid Neural Network based Model for Liquidity Management in Bank Branches". International Journal of Finance & Managerial Accounting, 37-54.
2. Daumas, L. (2024). "Financial stability, stranded assets and the low-carbon transition–A critical review of the theoretical and applied literatures". Journal of Economic Surveys, 38(3), 601-716.
3. Khidmat, Waqas Bin, & Rehman, Mobeen. (2014). "Impact of liquidity & solvency on profitability chemical sector of Pakistan". Economic Management Innovation, GC University, Faisalabad, Pakistan, 6(3), 34-677.
4. Kubayevich, K. F. (2024). "Current Analysis and Current Issues of Ensuring the Financial Stability of the Banking System in Uzbekistan". European Journal of Business Startups and Open Society, 4(3), 169-176.
5. **Melese, Nigst. (2015). "Determinants of banks liquidity: Empirical** evidence on Ethiopian commercial banks". Master's thesis, University of Addis Ababa.
6. Shiranthi, A. (2021). "The Determinants of Commercial Banks Liquidity Risk in Nepal". Doctoral dissertation, Faculty of Management.